A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.3/46/L.39
22 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الدورة السادسة والاربعون

اللجنة الثالثة

البند ٩٨ (ب) من جدول الاعمال

مسائل حقوق الإنسان

مسائل حقوق الإنسان ، بما فيها النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الاساسية

اكوادور ، أوروغواي ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، هندوراس : مشروع قرار

حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(١) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(٢) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٢) ، والصكوك الدولية الاخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدتها الامم المتحدة ،

---

(١) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣) .

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) .

وإذ تشير الى قراراتها ٢١٣/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ١٤٨/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٣١٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، والى القرارات الأخرى ذات الصلة ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار لجنة حقوق الإنسان ١٤/١٩٩١ الذي استرعت اللجنة فيه انتباهها الى التناقض بين وجود حالات من الفقر المدقع وبين الاستبعاد الاجتماعي الذي ينبغي مكافحته ، وواجب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان ،

وإذ تشير الى القرار ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي أعلن عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع والذي تبرز ديباجته أعمال العنف ، والفوضى الاجتماعية ، والارهاب بوصفها عوامل تميز بها العقد الماضي ، وتوخي الحد من الفقر المدقع بشكل ملموس بوصفه أحد أهدافه الرئيسية والمسؤولية المشتركة لكافة البلدان ،

وإذ تسلم بأن الفقر المدقع هو انتهاك لكرامة الإنسان ويخل مباشرة بالحق في الحياة ،

وإذ تسلم بأن أوضاع الفقر المدقع يمكن ، في بعض الحالات ، أن تفاقم الصراع الاجتماعي مما يؤدي الى حالات عنف تؤثر الى حد بعيد على حياة الشعوب والدول ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار زيادة الفقر المدقع في العالم وما لذلك من تأثير على الفئات الضعيفة من المجتمع ، مما يحول دون ممارستها لما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،

وإذ تشير الى أن استئصال الفقر الواسع الانتشار والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هما هدفان مترابطان ،

وإذ تسلم بأن المعاناة الشديدة للأغلبية العظمى للكائنات البشرية التي تعيش في ظروف من الفقر المدقع تتطلب عناية فورية من المجتمع الدولي واعتماد تدابير ملموسة لاستئصال الفقر المدقع وما ينجم عنه من تفاقم الصراع الاجتماعي الذي يزيد حدة معاناة أحوج الناس ،

وإذ تعترف أيضا بالجهود القيِّمة التي يبذلها أشد الناس فقرا لعدم الانقياد للعنف ولبناء السلم ،

١ - تؤكد أن الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان ، ويتطلبان بالتالي اعتماد تدابير عاجلة ، ذات طابع وطني ودولي ، لوضع حد لهما ؛

٢ - تؤكد الحاجة الى دراسة متعمقة وشاملة لطبيعة ظاهرة الفقر المدقع التي تمس الإنسانية ، ودورها في توليد الفوضى الاجتماعية ؛

٣ - تطلب الى لجنة حقوق الإنسان أن تولي ، في وجهة دراساتها عن الفقر المدقع ، اعتبارا كافيا للأسباب المتصلة بها والتي تفاقم الصراع الاجتماعي وتخلق حالات عنف تؤثر على حياة الشعوب والدول ؛

٤ - تطلب مرة أخرى الى المؤسسات المالية الدولية تكثيف تفانيها في تخفيف وطأة الفقر ، وذلك أساسا بإعطاء الأولوية الى عملياتها الإقراضية "الموجهة نحو الفقر" ، وكذلك الى الأبحاث الاقتصادية وتحليل السياسات المتعلقة بالفقر المدقع ؛

٥ - تحيط علما مع التقدير بالتدابير الملموسة التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل تخفيف آثار الفقر المدقع بين الأطفال ، وبالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل منح أولوية لإيجاد مُخفِّف للفقر في إطار الولاية المنصوص عليها في القرارين ١٩٩/٤٥ و ٣١٣/٤٥ ؛

٦ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها السابعة والاربعين بالاقتران بالبند المعنون "مسائل حقوق الإنسان ، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية" .

- - - - -